

وضعية الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات المالية والمصرفية للفترة ما بين 2010/2003

أ/ بن اسماعين حياة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير - جامعة بسكرة-

Résumé :

Cette étude vise à démontrer et analyser la situation actuelle de l'économie nationale à la lumière de la réforme financière et bancaire après la promulgation de la loi du monnaie et prêts 90-10 jusqu' à nos jours (2010), et celui-ci sa sera à travers l'inclusion de mesures les plus importantes et les programmes de réforme entrepris au cours de cette période pour faire face à la situation internationale actuelle instable et changeable d'un an à l'autre, avec l'analyse et l'évaluation de la structure économique financiers et bancaires Algérienne et ses indicateurs après toutes ces réformes successives dictées par la conjoncture internationale et la nécessité urgente de les mettre en ligne et de suivre leur rythme avec le désir de grandir et se développer et de maintenir l'indépendance et même si elle est partielle?!

الملخص:

دراستنا هذه تهدف لبيان وتحليل الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني على ضوء الإصلاحات المالية والمصرفية بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 إلى يومنا هذا (2010) ، وهذا من خلال إدراج أهم الإجراءات والبرامج الإصلاحية المتخذة خلال هذه الفترة لمسايرة الأوضاع الدولية الراهنة والمتقلبة من سنة إلى أخرى مع تحليل و تقييم الهيكل الاقتصادي المالي و المصرفي الجزائري ومؤشراته بعد جل هذه الإصلاحات المتتالية التي أمثلتها الظروف الدولية والضرورة الملحة لمواكبتها ومسايرتها رغبة في النمو والتطور و الحفاظ على الاستقلالية وإن كانت جزئية!؟.

المقدمة:

يعرف الاقتصاد العالمي تحولات عديدة تفرضها التغيرات والتطورات الدولية، ابتداء من سيطرة اقتصاديات السوق وانتشار ظاهرة التخصص، وإنشاء منظمة التجارة العالمية واتفاقيات حرية التجارة إلى غير ذلك من التغيرات في العديد من النواحي خصوصا منذ مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي، التي من أبرزها نمو و توسع التكتلات الاقتصادية و الترتيبات الإقليمية، و تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات و توسع مجالات أنشطتها، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته العولمة الاقتصادية والمالية في زيادة ترابط و اندماج الاقتصاديات العالمية مع المزيد من الانفتاح والتحرر والمنافسة.

وقد أدت هذه التطورات الاقتصادية العالمية إلى توجه غالبية دول العالم إلى إحداث إصلاحات اقتصادية عميقة وجذرية في كيان نظمها الاقتصادية لمواجهة المنافسة الدولية ولاسيما أن المحاولات الجزئية للإصلاح لم تعطي النتائج المرجوة منها .

و يعتبر القطاع المالي و المصرفي من أكثر الأنشطة استجابة و تأثرا بهذه المتغيرات العالمية و خاصة العولمة المالية و تداعياتها، و التي تمثلت أهم ملامحها في مجموعة من التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية و المصرفية العالمية، و التي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود و إزالة المعوقات التنظيمية و التشريعية التي كانت تحول دون توسع الأنشطة المصرفية و المالية و تعدد مجالاتها.

و الدولة الجزائرية قد ورثت غداة الاستقلال مؤسسات مالية و مصرفية تابعة للأجانب، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري الناشئ، و من ثم عملت السلطات الجزائرية على بذل مجهودات جبارة لبعث التنمية في جميع المجالات، و منها النشاط المالي و المصرفي فخلقت بعض المؤسسات الضرورية و التي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة ، و حاولت التكيف مع البعض الآخر كما أمت البعض منها و أنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم و متطلبات التنمية المنشودة.

وهذا بعد المرور بجملة من الإجراءات و الإصلاحات المالية و المصرفية التي باشرتها منذ استرجاع السيادة الوطنية بدءًا من فترة التأميمات لسنتين 1966 و 1967، والتي عقيبتها إعادة البنية الهيكلية للنظام المصرفي سنة 1982، ثم جاءت فترة الإصلاحات المصرفية إلى غاية الأزمة المالية التي تعرضت لها البنوك الخاصة الوطنية والتي نتج عنها إلغاء قانون النقد والقرض وتعويضه بالأمر رقم 11/03 في 26 أوت 2003، هذا بالإضافة إلى التعديلات و القوانين والمراسيم الاقتصادية المتوالية التي تصدرها الدولة من سنة إلى أخرى، و التي حملت في مضمونها الشروط الضرورية للدخول في اقتصاد السوق، وهذا تماشيًا و التطورات الاقتصادية الحاصلة في الاقتصاد سواء داخليًا أو عالميًا.

فلقد قامت الجزائر بكل هذه الإصلاحات المصرفية قصد تنظيم و دفع النظام المصرفي على مواكبة العصرنة من أجل تنمية و انتعاش الاقتصاد.

أولا- إصلاحات الفترة 2003/2010

يمكن ذكر آخر القوانين الصادرة خلال الفترة (2003-2010) في النقاط

التالية:

1. لقد عرف قانون النقد و القرض تعديلا آخر بموجب الأمر (11/03) المؤرخ في 26 أوت 2003 ، و الذي يتعلق بصفة أساسية بتنظيم بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض ، حيث أن ما يمكن قراءته من خلال هذه القوانين هو لجوء السلطات إلى فرض إجراءات أكثر صرامة على البنوك ، و التأكيد على سلطة البنك المركزي من خلال وضع مساحة أكبر لتدخل الدولة في المنظومة المصرفية .

2. وتم إصدار القوانين التالية سنة 2004 ، وهي كالآتي:2

3. القانون رقم (04/01) الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر،فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك بـ 500 مليون دينار جزائري ، بـ 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة

2004 بـ 2.5 مليار دينار جزائري للبنوك ، و 500 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية.

وكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد ، و هذا يؤكد تحكم السلطات السياسية و النقدية في النظام المصرفي .

4. القانون رقم (04/02) الصادر في 04 مارس 2004، والذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجمالي لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجمالي بين 0% و 15 % كحد أقصى.

5. القانون رقم (04/03) الصادر في 04 مارس 2004 ، و الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ن ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، و يودع الضمان لدى بنك الجزائر حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تدعى شركة ضمان الودائع البنكية ، ويكون ذلك بالعملة الوطنية فقط.

6. كما عرف القطاع التقني لأنظمة الدفع تأميناً عن طريق وضع هندسة وظيفية لتحديد أخطار الدفع و الإطار القانوني العام قد اكتمل في 2005 عن طريق نصوص منظمة تحدد مسؤولية المتعاملين في نظام الدفع و حقوق و التزامات المشاركين في هذا النظام ، و من بين هذه القوانين تلك التي أقرها مجلس النقد و القرض في هذا الإطار هو قانون (15 ديسمبر 2005) الخاص بنظام مقاصة الشيكات و أدوات أخرى.3

ثانيا- وضعية الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة

شهد الاقتصاد الجزائري تحسنا ملحوظا بداية الألفية الثالثة :

1. فمثلا في سنة 2000 :

- تميز الطرف الاقتصادي والاجتماعي بتحسن ملحوظ في الإيرادات الخارجية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط الخام.

- تحسين وضعية الخزينة الذي أدى إلى إرجاع السوق النقدية للبنوك، التي كانت تعاني في الماضي القريب من ظاهرة الإقصاء بسبب تواجد الخزينة في نفس مجال الوساطة.4

2. أما عام 2003:

- تزعزع القطاع المالي والنقدي جراء الفضائح المدوية، أهمها فضائح بنك الخليفة.
- تزعزع جهاز الرقابة والإشراف تعرضه إلى أخطار عديدة أهمها سحب الثقة والتي من شأنها أن تمس بمصداقية الساحة المالية ككل.5

3. وفي عام 2004:

- لقد اتسم النشاط الاقتصادي من سنة 2004، بحيوية كثيفة وانفتاح على عدة جهات.
- ظرف اقتصادي تسوده النشوة، تحسين وضعية البلاد الاقتصادية، نمو اقتصادي متواصل، تقلص نسبة البطالة.
- أما الجانب السلبي فهو ارتفاع فاتورة الواردات مما يدل عن ضعف للاقتصاد الوطني.6

وفيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من 2000-2004:

الجدول رقم (1): أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة الممتدة من: 2000-2009.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على إحصاءات الديوان الوطني للإحصاءات والتقارير السنوي لبنك الجزائر 2009 على الموقعين الإلكترونيين:

www.ons.dz et <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport>

الجدول رقم (1): أهم المؤشرات الاقتصادية للفترة الممتدة من: 2009-2000.

السنة البيان/	الناتج الداخلي الخام BIP	الناتج الداخلي الخام المحروقات	ن د خ خارج المحروقات والفلاحة	الناتج الداخلي الحقيقي/ النمو	النمو خارج المحروقات	التضخم	رصيد الميزانية	احتياطات الصرف مليار دج	الدين الخارجي مليار دج
2009	10135.6	6942.9	6001.8	2.4	-3.6	4.8	-668.8	148.91	5.413
2008	11042.8	6041.3	5329.5	2.4	0.1	4.4	906.9	143.10	5.586
2007	9408.3	5316	4614.8	3.0	2.1	3.5	456.8	110.18	5.606
2006	8512.2	4630	3988.7	2.0	-0.5	2.5	1150.6	77.78	5.612
2005	7564.6	4211.7	3630.1	5.1	-0.7	1.6	896.4	56.18	17.192
2004	5993.00	3683.00	3144.00	5.8	3.56	3.6	43.11	43.11	28.82
2003	5264.19	3345.35	2835.22	6.8	5.9	2.6	-235.02	32.94	23.35
2002	4537.69	3020.66	2603.43	4.1	4.2	1.4	+26.03	23.11	22.64
2001	4260.81	27778.49	2366.38	2.1	4.5	4.2	+68.71	17.96	22.57
2000	4123.51	2464.29	2118.12	2.4	1.5	03	-53.19	11.91	25.26

كما يمكن تلخيص بعض المؤشرات النقدية للفترة السابقة فيما يلي:

الجدول رقم (2): أهم المؤشرات النقدية للفترة الممتدة من 2000 - 2009

السنة / البيان	نمو الكتلة النقدية M2	نمو القروض للاقتصاد	سيولة الاقتصاد	الجزء المتداول للعملة في M2
2009	3.2	18.0	70.8	25.5
2008	16.0	18.6	63.0	22.1
2007	24.2	15.7	63.7	21.4
2006	18.6	7.1	56.7	22.4
2005	10.9	15.9	52.6	22.2
2004	11.44	11.22	61.01	23.39
2003	15.61	8.95	63.72	23.3
2002	17.3	17.47	63.82	22.91
2001	22.3	8.52	58.05	23.34
2000	12.99	16.99	38.3	29.22

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على إحصاءات الديوان الوطني للإحصاءات والتقارير

السنوي لبنك الجزائر 2009 على الموقعين الإلكترونيين: www.ons.dz et

<http://www.bank-of-algeria.dz/rapport>

ثالثاً: تقييم دور الجهاز المصرفي الحالي بعد الإصلاحات المصرفية.

لا يمكن الحديث عن تقييم دور الجهاز المصرفي في مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري في فترة (62-86) لأنها تميزت بغياب قانون مصرفي موحد يوضح العلاقات بين البنوك والبنك المركزي والخزينة ، مما أثر على دور الوساطة المالية، وعلى دور البنك المركزي الذي ظل مهماً وبعيداً عن وظائفه الأساسية ، وخاصة إدارة السياسة النقدية ، لأنه كان يخضع للقرارات الإدارية ، ويتميز بالتداخل في الصلاحيات بين البنك المركزي ووزارة المالية ، وعمل الوساطة المالية يتمثل في جمع الادخارات من أصحاب الفائض المالي وتمويل الاستثمار إلى أصحاب العجز المالي ، ويمكن أن نقيم دور الجهاز المصرفي حسب وظائفه التجارية وتسيير القروض والخزينة ، وتسيير الموارد البشرية ومراقبة التسيير، وهذا ما سنبينه فيما يلي:

1- الوظيفة التجارية.

تتمثل في نوعية الخدمات وجمع الموارد والمنتجات المالية المعروضة والتسويق،

فمن ناحية نوعية الخدمات فهي مازالت لحد الآن دون المستوى المطلوب، وتقيم البنوك من خلال سرعة تنفيذ العمليات للعملاء ، ولكن هذا لم يحصل لحد الآن فجدد البنوك في الدول الغربية تمنح جوائز في بعض الفترات الزمنية القليلة (خلال ساعة) لمن يريد فتح حساب جديد بشبابيكها ، في حين نجد بنوكنا تشكو من كثرة حسابات العملاء ، وتواجه من يريد فتح حساب جديد بكلمة الوكالة مملوءة بالحسابات، وهذا يعود لعدة نقائص يواجهها البنك منها غياب المنافسة.

أما من ناحية التسويق المصرفي ، فإنه لا يمكننا التكلم عن هذه الوظيفة في بنوكنا في الوقت الحالي لأن الخدمات المصرفية الموجودة لا يمكن تسويقها للزبون، كما أن هذه البنوك لا تقوم بدراسة أنواع السوق ، وإعلام العملاء عن أرصدهم المالية أو عمولات البنك، أو أنواع حسابات الودائع التي ينتجها والفوائد التي يدفعها البنك لأصحاب هذه الودائع، أو إعلام المقترضين الراغبين بالفوائد، كل هذه الصعوبات التي

تعاني منها البنوك تتعكس سلبا على العملاء، وبالتالي على وظيفة جلب الموارد الادخارات التي تبقى دون المستوى المطلوب.

2- تسيير القروض والخزينة.

2-1 تسيير القروض.

إن التسيير الجيد لهذه الوظيفة هو استمرار نشاط البنك التجاري لأنها تعتبر الاستخدام الرئيسي للأموال، وهي في نفس الوقت المصدر الأول لربحيته، حيث تصنف القروض على عدة أسس منها:

أ - على أساس الضمان ، ب - على أساس الاستحقاق ، ج - على أساس طريقة التسديد.

كما يجب على البنك تقييم فرصه الاقراضية الممكنة ، من خلال : (vii)

7. دراسة القوانين التي تؤثر على قدرته الاقراضية، - دراسة العائد المتوقع من كل نوع من القروض.

8. تحليل قدرة البنك الذاتية من حيث الحجم، وحجم الودائع واستخداماتها.

وإذا نظرنا إلى حالة بنوكنا فإننا نجد:

9. ضعف كبير في تحليل قدرة البنك الذاتية وتحليل طلبات المقترضين، - التباطؤ الشديد في دراسة ملفات القروض.

10. عدم اعتماد الدراسة والمعايير الاقتصادية في منح القروض ، وهذا يعود لضعف المستوى التأهيلي للإطارات المسيرة للبنوك، - انعدام عمليات المتابعة وتسيير القرض، وضعف مراقبة الأموال الممنوحة.

إن المحيط السائد الذي تعمل فيه البنوك الجزائرية أيضا لا يبعث على التشجيع والتحفيز بسبب العسر المالي الذي تعاني منه المؤسسات، وهذا ما يجعل البنوك مضطرة لعمل إجرايين اثنين هما :

إما الاستمرار برفض المساعدات التي تقدم لانقاذ المؤسسات الوطنية.

وإما تقديم المساعدات لمؤسسات غير قادرة على التسديد ولكن هذا الإجراء خطر على حياة البنك في الاستمرار .

وعلى الرغم من إعادة هيكلة البنوك ، فقد قامت السلطات (1992-93) بتحمل ما يزيد على 275 مليون دينار من الالتزامات المصرفية المشكوك في تحصيلها والمستحقة على المؤسسات العامة (أي ما يعادل 60% من الائتمان المصرفي المقدم إلى الاقتصاد و23 % من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1992). وذلك باستبدالها بسندات حكومية ، ونفذت معايير احترازية جديدة مثل تركيز المخاطر ووضع قواعد لتصنيف القروض والمخصصات (viii)

2-2 تسيير الخزينة :

يتمثل عمل تسيير الخزينة في ما يلي :

- القيام بوضع أرقام عن الخزينة التقديرية اليومية، وإعداد آجال الاستخدام لبعض العملاء حتى لا تقع الخزينة في مشكل السيولة.

- التعبئة المثلى للموارد في السوق النقدية لتحقيق مردودية عليا للموارد وبالتالي العمل على زيادة الربحية، وعلى البنوك الجزائرية أن توازن بين عاملي السيولة والربحية، فإذا ركزت على عامل الأرباح، وأهملت جانب السيولة فإنها تقع في مشكل نقص السيولة ، أما إذا ركزت على توفير السيولة دون الاهتمام بربحية البنك فإن هذا الإجراء سيميت البنك ويهدد كيانه.

كما أن تقدير أخطار تغيرات أسعار العملة التي تنتج عن الصفقات التي تتم بالعملات الأجنبية مازالت من مهام البنك المركزي ولكن يجب أن تمنح البنوك التجارية فرصة للتقييم.

3- تسيير الموارد البشرية ووظيفة مراقبة التسيير.

3-1 تسيير الموارد البشرية :

مازالت البنوك في الجزائر لا تقوم بتخطيط مواردها واستخداماتها لضمان تسيير أفضل لها وهذا يدل على ضعف التسيير وعدم فعاليته واختلال في عدد الموظفين وحجم

العمل الموجود ، وبالرغم من وجود بعض الكفاءات بهذه البنوك ، إلا أن طريقة تسيير هذه البنوك جعلت هذه الكفاءات المؤهلة لا تستطيع أن تؤدي دورها وتطبق ما تعرفه من تقنيات حديثة، وإنشاء شركة تكوين ما بين البنوك (SIBF)، إلا أنها تبقى دون الطموحات المطلوبة بسبب عدم توفر جميع الوسائل الضرورية لتحصيل تكوين تطبيقي في جميع الفروع والمهن ، كما تم فتح المدرسة العليا للصيرفة منذ سنة 1996ix، والتي بإمكانها تقديم تكوين عال في مجال الصيرفة، وأمام التطورات الحاصلة في عالم البنوك من اندماج وبنوك شاملة فإنه يبقى على بنوكنا بذل المزيد من الجهود والعمل لتطوير شبكتها وخدماتها.

3-2 وظيفة مراقبة التسيير :

يعاني الجهاز المصرفي من قدم أنظمة المحاسبة والإعلام وعدم فعاليتها، والتي لم تعد تتوافق و معطيات الدقة و الأمن و سرعة التنفيذ و الفعالية التي تميز العمل المصرفي المتطور .

إن التقصير في تجديد هذه الأنظمة و تطويرها يلقي بظلاله على العمل المصرفي وخاصة دراسة التطورات المتعلقة بالموارد و الالتزامات والخزينة، و لذلك على هذه البنوك إذا أرادت أن تلتحق بركب البنوك العالمية أن تعطي هذه الوظيفة أهميتها و تجند لها كل الوسائل لتطوير و تكوين المراقبين المؤهلين .

الخاتمة:

يمثل الاقتصاد الجزائري نموذجا لاقتصاد نامي , سلكت فيه الدولة بعد الاستقلال أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة للوصول بالاقتصاد الوطني إلى درجة متقدمة من التطور والنمو ، ورغم أن الاقتصاد الجزائري قد عرف بشكل عام فترة رخاء مرتبطة خاصة بتطوير قطاع المحروقات و الذي دعم الاقتصاد حتى منتصف الثمانينيات ، إلا أن ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية من جهة و مشكل الانخفاض المستمر في أسعار النفط من جهة أخرى أدى إلى التأثير سلبيا على القطاعات الاقتصادية مما تطلب تغيير الوضع بإيجاد أساليب عمل جديدة و إجراءات اقتصادية فعالة و تجلى ذلك في القيام بإصلاحات

مستمرة ومنتالية ظهرت بمقتضى قوانين ومراسيم حملت في مضمونها الشروط الضرورية للدخول في اقتصاد السوق.

وقد توصلنا في دراستنا هذه إلى جملة من النتائج ندرجها في الآتي:

إن ما قدمه النظام المصرفي من تمويل مباشر وغير مباشر للتنمية ورغم أهميته إلا أنه كان يعتمد في الأساس على الجباية البترولية والإصدار النقدي والديون الخارجية ، مما ساهم في إبراز اختلالات نقدية داخلية وخارجية أثرت على الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

- لا يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يحدث إلا بالاهتمام بالقطاع المصرفي، والتعجيل به عن طريق إصلاح و تنظيم القطاع المصرفي ، و يدخل هذا ضمن الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتطورات المصرفية العالمية التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل ، زيادة حدة المنافسة بين البنوك ، استعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصال والمعلومات ، تطبيق مقررات لجنة بازل ، و الدخول إلى **OMC** كمنظم للعلاقات التجارية بين أعضائه ومحرر للخدمات المالية و المصرفية

وعلى العموم لقد شملت الإصلاحات المالية و المصرفية التي اعتمدها الجزائر عامة منذ فترة ثلاث محاور أساسية هي :

- تعزيز هياكل وهيئات ضبط ومراقبة القطاع المالي بهدف تطبيق النصوص التنظيمية التي تهدف إلى رفع مستوى كفاءات التسيير لدى البنوك المركزية بالجزائر .

-إنشاء هيئة مالية لضمان تسيير أفضل لسوق المال بمشاركة القطاع المالي الخاص.

رفع التحدي في مجال تطوير الموارد البشرية القادرة على تسيير القطاع المالي وتحديد الأخطار الناجمة عن مختلف العمليات التي تتضمنها المعاملات المالية والمصرفية الداخلية والخارجية والتي تسميها بعض الدول بالنظام المالي.

وبهذا نجد النظام المالي و البنكي الجزائري يمتلك المقومات الأولية الضرورية التي تمكنه من انطلاقة فعلية نحو تطوير خدماته والرفع من مستوى أدائه للاندماج بفعالية في النظام المالي الدولي الجديد.

¹: Hossine Benissad, Alegerie De la Planification socialiste à L'Economie De Marché, (O.P.U, Alegerie ,2004)P,P 226-227

²: www.opn.dz.org/apr/arabic/séance Sa/April2003.htm

³: Rapport 2005 Evolution Economique Et Monétaire En Alegerie , Banque D'Alegerie , 16/04/2006 ,P,P136-137.

⁴ : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول:الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2000، الدورة العامة العادية السادسة عشر، 2000، الجزائر، ص: 3.

⁵ : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول:الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003، الدورة العامة العادية الثالثة والعشرون، 2003، الجزائر، ص: 4.

⁶ : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول:الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، 2004، الجزائر، ص ص: 5- 6.

(vii) سيد الهواري ، إدارة البنوك ، جامعة عين شمس ، مصر ، 1986 ، ص 119.

(viii) كريم النشاشيبي و آخرون ، مرجع سابق ، ص 76.

ix : محمادي محمد نور الدين، الجهاز المصرفي الجزائري وإصلاحات نظام التمويل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 80.

الجدول 201: من إعداد الباحثة اعتمادًا على إحصاءات الديوان الوطني للإحصاءات والتقارير السنوي لبنك الجزائر 2009 على الموقعين الإلكترونيين:

www.ons.dz et <http://www.bank-of-algeria.dz/rapport>